الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق

ملخص

إن التغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم منذ أواخر الثمانينات ولاسيما الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية، وقيام منظمة التجارة العالمية، والتسارع التقني على نحو لم يسبق له مثيل، يجعل من غير الممكن إغفال دور الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في تفعيل النشاط الاقتصادي. والجزائر كغيرها من البلدان النامية، حاولت فتح اقتصادها بإرساء قواعد قانونية ومراسيم تنفيذية، لترقيتها وإشراكها في مسار التنمية.

تتناول الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه ورفع من حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها.

د. زغيب شهرزاد
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

Résumé

Depuis la fin des années 80, des faits économiques marquants, surtout l'évolution du commerce international recommandé par l'OMC, et l'accélération de technologie, ont donné l'importance au rôle des investissements privés nationaux et étrangers, dans l'activité économique.

L'Algérie comme les autres pays en voie de développement, accorde une grande importance ces investissements (IED) comme un instrument nouveau contribuant à l'intégration du pays dans l'économie mondiale.

Pour cette raison, des mesures d'encouragement ont été prises, afin de concrétiser la nouvelle politique.

La présente étude dresse un bilan sur les investissements étrangers directs en Algérie, tout en essayant d'exposer le potentiel d'accueil de ce nouveau instrument dans l'économie Algérienne.

المقدمة

لقد كانت الاستثمارات الأجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم. فعلى سبيل الذكر: أمريكا التي تحولت في فترة وجيزة إلى أقوى دول العالم بفضل هذه الاستثمارات الأجنبية كما يقول "هانزبخمان": "لم يكن من الممكن فعلا تحقيق التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وأستراليا بأبعادها العريضة لولا تدفق كميات هائلة من رأس المال من بريطانيا والدول الأوروبية التي سبق تصنيعها تصنيع الولايات المتحدة وكندا وأستراليا"[1].

انطلاقا من هذا، وفي خضم التحولات الجديدة التي يعرفها العالم منذ فترة التسعينات، والمتميزة بحركة عالمية لرؤوس الأموال، والتسهيلات التي أصبحت الوسيلة الأساسية لاختراق اقتصاديات الدول، فلا مناص للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية، إلا التوجه إلى هذه المنابع من الموارد المالية.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2005.

والجزائر كبلد يمر بمرحلة تحول اقتصادي تقدر وبشكل كبير الحاجة الماسة للاستثمار بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص.

ولكن عملية جذب الاستثمار الأجنبي ليست بالهينة، لأنها تخضع إلى منافسة دولية على جذبه، إذن ما هي الشروط المواتية التي تم وضعها من قبل أصحاب القرار للسماح لهذه الاستثمارات أن تقوم بدور إيجابي يعمل على تغيير الهيكل الاقتصادي للبلد ؟ وما هي النشاطات الاقتصادية الهادفة من قبل المستثمر الأجنبي في الجزائر؟ وما هو حجم الاستثمارات الأجنبية التي تستقطبها الجزائر؟ للإجابة على هذه التساؤلات رأينا من الضروري التطرق ولو بشكل مختصر إلى تعريف هذا الاستثمار و من ثم تحديد واقعه في الجزائر من خلال فترتين 1962-1979 و1980-2002 لأن كل فترة تتميز بخصائص معينة في تبيان تغير اتجاهات الإستراتيجية التنموية.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي:

يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية، ويسمح بتحويل التكنولوجيا، ويوفر فرص العمل أو على أنه أداة للسيطرة، حيث يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته. ومن ثم فالاستثمار العالمي غير محدود [رؤوس الأموال الأجنبية] ويحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الاستثمار ولهذا يمكن تقسيمه إلى:

1-1- استثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي على تملك المستثمر لجزء أو كل من الاستثمار في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع جزئيا أو كليا، وهذا يتوقف على نوع الاستثمار المرغوب تنفيذه. كما أنه يقوم بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة[2].

أما إذا نظرنا إلى وجهة نظر بعض المؤسسات العالمية كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فنجد أنها تحدد مفهوم الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك النشاط الاستثماري المستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المستقبل) وهذا من أجل تسيير هذه الاستثمارات [3].

بينما نجد البنك الدولي قد حدد مفهوم الاستثمار الأجنبي في نسبة تملك هذا الأخير على الأقل 10% من الأسهم أو حقوق تصويت في الشركة خارج دولته الأم.

ضمن هذه التعاريف المختلفة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي لا يزود بالمال فقط، بل يفترض أن المنشأة الأجنبية تكون مسئولة على إدارة عمليات المشروع وأن ينفذ عن طريق الشركات بدل من المستثمرين الأفراد. ولقد يتأكد هذا حين نرى أن صندوق النقد الدولي FMI[4] قد اعتبر استثمار أجنبي مباشر، كل تلك الاستثمارات التي تساهم في مؤسسة أجنبية وفي تسييرها، ويمكن أن تظهر بعدة أشكال [كمساهمة في رأس المال الاجتماعي، في الأرباح المعاد استثمارها، وكل أنواع القروض الآتية من البلد الأم]،

وعليه فإمكانية وجود استثمار أجنبي مباشر في بلد ما يعتمد على مراحل معينة يمكن توضيحها في النقطة الموالية.

مراحل ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر: (5)

لقد أكد العديد من الباحثين في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه لا يتحقق في الواقع العملي إلاّ بعد أن تكون المؤسسة قد مرت بمراحل تعبر في ذاتها عن تلك البدائل المتاحة للمؤسسة لخدمة الأسواق العالمية. ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل رقم (1)، وهذا وفق مفهوم عملية التدويل.

الشكل رقم (1): مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

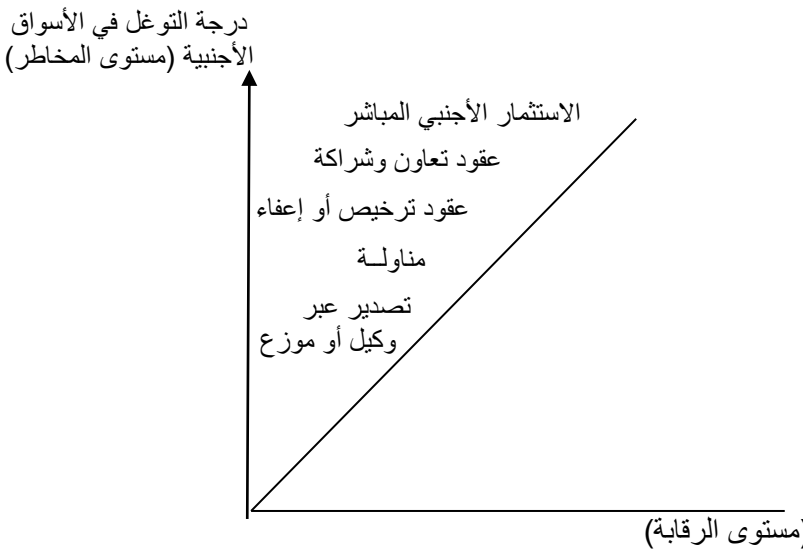

المصدر: مرداوي كمال: **"** الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة **"** رسالة دكتوراه دولة -جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 102.

حسب الشكل يمكن أن نستنتج المراحل اللازمة لظهور الاستثمار الأجنبي المباشر كالآتي:

المرحلة الأولى: تبدأ المؤسسة المنتجة في التوغل في سوق خارجية بإتباع سياسة التصدير عبر وكيل أو موزع محلي.

المرحلة الثانية: تستعين المؤسسة الأجنبية بمنتج محلي لينوب عنها في عمليات التغليف والتكييف لمنتجاتها المصدرة.

المرحلة الثالثة: عندما تصبح منتجاتها المصدرة تمثل نسبة معتبرة من إجمالي المبيعات، فتقوم المؤسسة الأجنبية بتدعيم وجودها عن طريق الترخيص أو الإعفاء لمنتج محلي ليقوم بإنتاج بعض من خطوط منتجاتها.

المرحلة الرابعة: تبدأ عملية الإنتاج الأولى عن طريق عقود الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية وهذا بعد التعود أكثر على السوق الأجنبية والتغلب على كثير من ظروف عدم التأكد الخاصة بعملية التوغل.

المرحلة الخامسة: وتعتبر المرحلة النهائية بظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن من خلالها تقوم المؤسسة بإنتاج كل خطوط المنتوج في السوق الأجنبية للدولة المضيفة، ومن ثم تصريف المنتوج إلى السوق المحلية للدولة المضيفة أو تصديره إلى بقية الأسواق الأجنبية.

2-1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر [المحفظية]:

يقصد به الاستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية، ويكون مرتبط بأسواق الأوراق المالية لأنها الوحيدة القادرة على تنفيذ عمليات الاستثمار بهذا الشكل. فهذا النوع من الاستثمارات يجعل المنشأة الأجنبية تحصل على رأس المال من الخارج بينما تحافظ على مسؤولياتها الإدارية.

بعد هذا التعريف للاستثمار الأجنبي، فإن دراستنا تتجه إلى التحليل الوصفي لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد عرف تغيير في إستراتيجيته التنموية من اقتصاد موجه خلال السبعينيات والثمانينيات إلى محاولة إرساء قواعد نحو اقتصاد مفتوح خلال التسعينيات والألفية الثالثة.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1962-1979:

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر تحولات وتوجهات سياسية واقتصادية فرضتها ظروف الاستعمار، ولهذا رأينا من الأفضل تقسيم هذه الفترة إلى فترتين: فترة ما بعد الاستقلال مباشرة 1962-1966 ثم فترة المخططات الإنمائية 1967-1979.

2-1 فترة 1962-1966:

كان موقف السلطات يتميز برد فعل حتمي، وقد اتضح ذلك في تشدد الحكومة المؤقتة، في برامجها الخاصة باستقلال البلاد اقتصاديا وسياسيا، التي تؤكد فيها على السيادة عن طريق سيطرة الجزائريين على الموارد الجزائرية. إلاّ أن الواقع أرغمها على قبول وجود الأجانب وهذا بموجب اتفاقيات إيفيان التي حدد احتكار النشاط في قطاع المحروقات، نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان. ولقد أعتبر آنذاك قطاع المحروقات بمثابة القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية طبقا للإستراتيجية التي أتبعها الرأس المال الفرنسي، كما استمرت بعض الوحدات الصناعية المملوكة للأجانب نشاطاتها مثل[6] رينوبيرلية- تركيب- دورافور- هياكل معدنية. ولقد اعتبرت الاستثمارات مؤشر لموازين القوة بين الرأس المال الأجنبي الموجه نحو قطاع المحروقات وبين الدولة التي يجب من جهة أن تتحمل أعباء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة ثانية إعداد مشاريع صناعية لتحقيق التشغيل بالرغم من الركود الاقتصادي الذي كانت تعرفه البلاد آنذاك. والجدول الموالي يبين حجم وبنية الاستثمارات خلال 1962-1966.

جدول رقم (01) حجم وبنية الاستثمارات 1962 – 1966

الوحدة: 10^3 دج

السنوات / نوع الاستثمار	1963	1964	1965	1966
استثمارات الدولة	366	811	718	559
استثمارات المؤسسات	**2297**	**1497**	**1680**	**1623**
في قطاع النفط	940	780	1070	1020
في قطاعات أخرى	1357	717	610	603
استثمارات العائلات	30	20	10	10
مج	**2693**	**2328**	**2408**	**2192**

Source: A Benachenouh : Planification et développement en Algérie 1962-1980 p 20.

من الجدول يتضح أزمة التراكم لرأس المال التي كانت تعرفها الجزائر بالمقارنة مع الشركات الأجنبية، التي كانت تحقق تراكم لرأس المال المنتج في قطاع المحروقات والتي وصلت إلى 60% من مجمل استثمارات المؤسسات. رغم ذلك فإن لم يعرف هذا القطاع إلى تزايد ملحوظ في إجمالي الاستثمارات وهذا بسبب استمرار الشركات البترولية[7] الفرنسية في تصدير رأس مالها.

2-2- فترة 1967-1979:

إن الخطط التنموية التي انطلقت فيها الحكومة في تحديد معالم الإستراتيجية خلال 1967-1979 أدت إلى حصر مجالات مساهمة القطاع الخاص المحلي، ناهيك عن رأس المال الأجنبي. كما أن تصحيح أسعار البترول في أكتوبر 1973، عمل على تزايد سريع في حجم الاستثمارات، مما أدى إلى وجود فرق كبير بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من الطاقات البشرية والمادية اللازمة للاستثمار.

وعلى هذا الأساس عرفت هذه الفترة توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة، وعن طريق عقود ممثلة في عقود المفتاح في اليد والمنتج في اليد[8].

وقد بلغت نسبة عقود مفتاح في اليد حوالي 67% خلال المخطط الرباعي الثاني. وكانت معظم العقود مكلفة وغير متجانسة أحيانا مع الفروع أو القطاعات المراد تنميتها، لأن المفاوضات كانت تتم بشكل سريع ودون دراسة لكل ما يمكن أن تحدثه هذه العقود أو الوجود الأجنبي بهذه الصفة من نتائج سلبية أو إيجابية.

لكن ما يمكن استخلاصه من هذه الفترة 1962-1979، أنه لم تكن هناك إجراءات واضحة لتحفيز المستثمر الأجنبي. ولهذا كان دوره ثانوي في التنمية الاقتصادية وكان بمثابة "ضرر لا بدا منه" وخاصة إذا تعلق الأمر بالتكنولوجيا التي يمتلكها وبالمصادر المالية التي بحوزته.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 1980-2002:

لقد اتسمت هذه الفترة في التوجه الجديد، نظرا للتغيرات التي حدثت على المستوى الفكر الاقتصادي الاجتماعي في العالم. وتجسد هذا التوجه الجديد في صياغة قوانين الاستثمار كي تساهم في تنظيم وتحديد الإطار الذي سيعمل وفقه الرأس المال الأجنبي عند دخوله التراب الوطني. وسنقوم بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين 1980-1989 و1990-2002، لأن كل فترة منهما تتميز بتغيرات ناجمة عن التحولات العالمية.

3-1- فترة 1980-1989:

حاولت السلطات في هذه الفترة التركيز على الاستثمار الخاص عموما، والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة وهذا حسب ما تفرضه متطلبات عملية التدويل الاقتصادي التي يشهدها العالم ككل، فتم ذلك بصياغة نصوص تشريعية كانت تهدف إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

أ- قانون 82-13 لـ 1982/08/28: وهو قانون خاص بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط. فلقد تميز قطاع المحروقات بإنشاء شركات ذات اقتصاد مختلط [شراكة بين رأس المال الأجنبي والمحلي]، للقيام بعمليات البحث والتنقيب واستغلال المحروقات. وكان هذا النوع من المبادرات بمثابة خطوة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع المتعاملين الأجانب بشجيع من طرف الدولة، مع الإشارة أن هذا القانون ساهم في تقديم إعفاءات ضريبية وجبائية، ومراقبة المستثمرين الأجانب عن طريق الرخص الممنوحة لهم(9).

ب- قانون 86-13 لـ 1986/03/19: جاء هذا القانون ليغير ما نص في القانون (82-13) وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغير مشجعة، مثلا: أن الدولة لم تعد المسئول المباشر على الشركات ذات الاقتصاد المختلط، بل تكون هذه الأخيرة مسيرة من طرف مجلس الإدارة، والذي يكون مسئولا أمام مجلس المساهمين وهذا حسب ما جاء في القانون التجاري وبرتوكول الاتفاقية(10).

ج- قانون 86-14 لـ 1986/8/19: وهو قانون خاص بالبحث والتنقيب عن البترول حيث حدد إطار تدخل الرأس المال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط. ولقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة، والجدول الموالي يوضح كيفية توزيع عقود على بعض الدول.

جدول رقم (2): كيفية توزيع عقود الخاصة بعملية تنقيب عن البترول

الدولة	عدد العقود الممنوحة
الشركة الأمريكية	14
الشركة الكندية	07
الشركة الألمانية	05

الشركة الكورية الجنوبية	05
الشركة الفرنسية	04
الشركة الأسبانية	03
الشركة الإيطالية	03
الشركة البريطانية	03
الدول العربية [كويتية، ليبية]	03

المصدر: جدول مستنتج من ضمان الاستثمار نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار العدد 104 سبتمبر 1996 ص 4-5.

وكانت الصفقة الأكبر حجما موقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية "سوناطراك" وشركة "بريتش بتروليم" لتطوير حقل ضخم للغاز في منطقة عين صالح بلغت حوالي ثلاث مليارات دولار.

أما إذا حاولنا النظر إلى صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فإنه كان سالبا وهذا ما نلاحظه من الجدول رقم (3) والسبب ناتج عن العدد المحدود لهذا النوع من الاستثمار الذي ساهم بشكل مباشر في أن تكون الموارد المالية التي تحصل عليها الجزائر أقل بكثير ما يخرج منها.

جدول رقم (3) تدفق الاستثمار الأجنبي خلال 1981-1989 في الجزائر الوحدة: مليون دولار

السنوات	1985-81	1989-1986
تدفق الاستثمار الأجنبي	-7.9	6.80
تحويلات الأرباح	-506.6	-284.6
التحويل الصافي	-541.5	-277.7

Source: UNCTAD/DTCT/19 current studies séries A n° 28 Page 101 New York et Genève 1995.

كما أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الإجمالي كانت شبه معدومة وسالبة إذ تراوحت ما بين % 0.02- و % 0.01 خلال فترة 1980-1989[11].

إذن يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بـ:

- النصوص القانونية والتشريعية التي باتت واضحة وخاصة المتعلقة بحركة الرأس المال الأجنبي، ومع هذا فقد تعاملت معه السلطات العمومية بحذر كبير، خصوصا في تحديد المزايا (المزايا الخاصة النوعية) [12] التي تكون العامل الأساسي على جذب وتفعيل الاستثمار حيث "المزايا المسجلة في قوانين الاستثمار تشكل عوامل فتح وإخضاع المحيط الاقتصادي المحلي لتأثير الرأس المال العالمي"[13].

- لم يكن هناك تعامل مباشر مع الرأس المال الأجنبي في أي شكل من الأشكال ما عدا حضوره التقليدي في قطاع المحروقات والذي كان واضحا في عقود التنقيب المبرمة بين سوناطراك ومختلف الدول. كما أن الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط اقتصر على مجال واحد في القطاع النفطي هو التنقيب والاستخراج وإهمال المجالات الأخرى وهو ما يدعو للتساؤل لماذا؟ بالرغم أن عملية استخراج النفط تتطلب استخدام أرقى التقنيات والتي يتم استيرادها من الخارج.

3-2- فترة 1990-2002

3-2-1- وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في النصوص القانونية خلال هذه الفترة:

لقد شهدت هذه الفترة الانطلاقة الواسعة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي ألزم السلطات على إعطاء اهتمامات كبيرة لبعض المؤشرات التي همشت في السابق ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى هذا الأساس قامت بوضع قوانين لجذب هذا النوع من الاستثمار، والتي كانت وفق محدداته التي تبحث دائما عن استغلال أسواق كبيرة، ويمكننا ذكر أهم القوانين وهي:

أ- قانون 90-10 لـ 1990/04/14: هو قانون خاص بالقرض والنقد، واعتبر كخطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يلاحظ ما في الفقرة 5 بموادها من 181 إلى 192[14] ، والتي تمثل الإجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد عملت تلك المواد بالقانون 90-30 الذي يحدد شروط انتقال رؤوس الأموال في الجزائر من أجل تمويل النشاطات للاقتصاديين وتوطينها وهذا حسب قرار مجلس النقد والقرض CMC [15]، "الغير مقيمين مسموح لهم بنقل رساميل للجزائر من أجل تمويل نشاط اقتصادي غير مخصص للدولة، وأقسامها أو لكل شخصية معنوية محددة من طرف نص من القانون"[16].

ب- تغير الحكومة في جوان 1991، سمح بإعادة دراسة قانون 86-14 والمتعلق بالمحروقات فهذا التغير كان مبرزا في أن رأس المال الأجنبي غير مجبر على تأسيس شركات ذات اقتصاد مختلط لتجارة المحروقات، حيث يمكن له المشاركة مع شركاء جزائريين في الحقول المكتشفة. فلقد كانت بمثابة إشارة أولية إلى نوعين من الاستثمار المباشر والمختلط، إلاّ أنه لم يقدم توضيحات جديدة فيما يخص الضمانات والتشجيعات وتبسيط الإجراءات المعمول بها.

ج- المرسوم التشريعي 93-12 لـ 1993/10/05: جاء هذا المرسوم بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني عبر ترقية الاستثمارات وبالتالي كان يهدف إلى:

- التفتح بدون قيد على رأس المال الأجنبي خارج قطاعات السيادة وإقامة علاقات ثقة مع المستثمر.

- توسيع مشاركة الرأس المال الأجنبي المباشر في إنجاز برامج للاستثمارات الجديدة، مما يؤدي إلى خلق مناصب عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- إنشاء وكالة لترقية الاستثمار (APSI) الذي يتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار في البلاد، وبإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين ومساهمة الشباك الموحد لتسهيل الإجراءات وتسليم الوثائق المطلوبة.

د- إصدار مراسيم رئاسية: لطمأنة وضمان الاستثمارات الأجنبية صدرت عدة مراسيم رئاسية لترسيخ التوجه نحو الانفتاح ويمكن ذكر أهمها [17]:

1- المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2- المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

3- المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 1995/10/07 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

4- المرسوم الرئاسي رقم 98-334 المؤرخ في 1998/10/26 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.

و- إصدار مراسيم تنفيذية عديدة منها:

1-المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 1995/03/25 ويهدف إلى إعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه.

2- الأمر رقم 95-6 المؤرخ في 1995/01/25 ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة.

3- المرسومين التنفيذيين رقم 97-319، 97-320 الصادرين في 1997/08/24 يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة كل الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.

4- الأمر رقم 97-12 متعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأسمالها.

م- عرفت الألفية الثالثة انطلاقة لإصدار قوانين تطوير الاستثمار في الجزائر، ولقد تم ذلك بإصدار أمر رئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والخاص بتطوير الاستثمارات، كإقامة مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية.

ولتجسيد ذلك أقيمت هيئتين هما: المجلس الوطني للاستثمار الذي يعمل تحت إشراف رئيس الحكومة، ومهمته فصل في قرارات الخصخصة والوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار ANDI والتي تختص بتقديم جميع التسهيلات للمستثمر المحلي والأجنبي.

ن- تحاول الحكومة بمجهوداتها أن تقدم للمستثمر الأجنبي حرية أكثر، ولهذا قامت في 2002/04/22، إمضاء اتفاقية بينها وبين الاتحاد الأوروبي الذي يقتضي بتقسيم مزايا التبادل. وجاء ليعوض الاتفاق الذي كان يربط الجزائر بأوروبا منذ 1976، ويهدف هذا الاتفاق إعطاء بعد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدخل للجزائر، والعمل على التخفيف من الخلافات والعوائق التي تحول دون ذلك.

وبشكل عام كانت هذه المراسيم تعمل على فسح المجال أمام المؤسسات الوطنية والأجنبية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، أي تسديد حاجتين أساسيتين، الحاجة إلى مزيد من رأس المال و الحاجة إلى عملات أجنبية [18].

3-2-2- واقع الاستثمار الأجنبي خلال 1990-2002

بالرغم مما ذكر آنفا تبقى الاستثمارات الأجنبية محدودة في الجزائر وهذا ما يظهر في الجدولان التاليان:

جدول رقم (4): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97
الجزائر	0	12	12	15	1	05	04	07

Source: Banque Mondiale.

جدول رقم (5): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 1998 وحصة بعض القطاعات

القطاع	الحصة من الاستثمار الأجنبي
قطاع المحروقات	1.18 مليار دولار
قطاع الصناعة الكيميائية	160.6 مليون دولار
قطاع الغذاء الفلاحي	43 مليون دولار
قطاع الأشغال الكبرى	23 مليون دولار
قطاع الاستهلاك	9.1 ملايين دولار
قطاع السكن	7 ملايين دولار
قطاع المناجم	1 مليون دولار
قطاع الخدمات	0.2 مليون دولار

المصدر: الاقتصاد والأعمال عدد خاص تشرين الثاني نوفمبر 1999.

نستنتج من الجدولين (4 و5) أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر يبقى ضعيف بالرغم من مجهودات السلطات في إحداث عدة تغييرات خاصة على النصوص القانونية كقانون النقد والقرض الذي يضمن حرية تحويل الأرباح ورأس المال، وقانون التجارة الذي يوفر مرونة كبيرة للمستثمر لكي يختار النمط التجاري الذي يناسبه، فلربما تبقى الجزائر في نظر الأجانب عبارة عن سوق للتصدير عوضا أن تكون سوق للاستثمار وهذا يتأكد من الجدول (4) حيث نلاحظ تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية إلى واحد في سنة 1994، لأن الإجراءات القانونية لم تبين ماهية الشباك الوحيد وما نوع الضمانات المعطاة لهؤلاء المستثمرين الأجانب.

كما يتضح وفق المؤشر الذي يحدد مدى جذب الاستثمارات العالمية ويتمثل في المتوسط المرجح لحصة بلد ما من الاستثمارات الأجنبية العالمية بالنسبة للمستوى النسبي للإنتاج الداخلي الإجمالي من التشغيل ومن الصادرات العالمية. وحسب التقرير الخاص بالاستثمارات العالمية[19] فلقد كان المؤشر المتوسط المرجح لبلدان جنوب شرق المتوسط هو 0.9 ولبلدان أوروبا الوسطى والشرقية 1.1، وبالتالي نجد الجزائر تحتل مرتبة البلدان التي تتميز بضعف كبير في استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات خارج المحروقات وهذا ما يبينه الجدول (5). حيث يبقى قطاع النفط هو المستهدف من طرف الأجانب بالرغم من فتح رأس المال لعدة شركات عمومية في ظل برامج الخصخصة والتي بقيت مجهولة لديهم والشكل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (2): مخزون الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة 1980 –2002
الوحدة: مليون دولار.

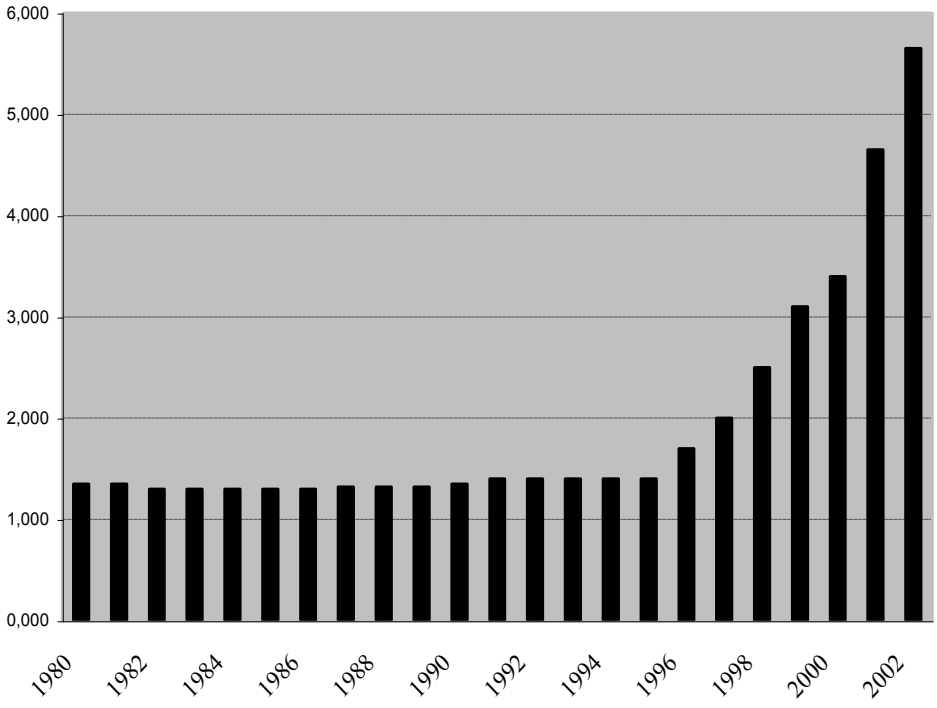

Source: CNUCED: Examen de la Politique de l'investissement Algérie, Nations Unies, New York et Genève, 2004 P8.

أما إذا حاولنا النظر إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساهمات المالية وبالأخص في برامج **MEDA** كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (6): الالتزامات المالية المبرمجة في MEDA خلال فترة 1997-2002الوحدة: مليون أورو

السنوات / البلد	97	98	99	2000	2001	2002*	مجموع
الجزائر	41	95	28	30.2	60	50	304.2
تونس	138	19	131	75.7	90	-	453.7
المغرب	235	219	172	140.6	120	-	886.6

Sources: Investir magazine n° 6 une publication bimestrielle de RSM communication Avril-Mai 2003.

يوضح الجدول أن حصة الجزائر من برامج **MEDA** ضعيفة بالمقارنة مع تونس والمغرب، لأن المشاريع المعلن عنها عن طريق الشراكة لا تمثل سوى 5% [20] من إجمالي الاستثمارات، هذا يدل على أن بيئة الاستثمار في الجزائر ما زالت بعيدة عن المستوى الذي يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية. وهذا ما يؤكده تقرير اللجنة الأوروبية و المكتب الدولي الأمريكي " شلومبرغو " [21]. فوجود عقبات ستحول دون تحقيق الأهداف في استقطاب لهذه رؤوس الأموال.

وفق عملية سبر الآراء [22] التي تضمنت أكثر من 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات، وأغلبها من الدول الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا) تم ترتيب أهم العوائق التي مازالت تعيق عملية الاستثمار في الجزائر وحسب التصويت كان أهمها:

- 42% الاستقرار السياسي، فتعاقب الحكومات يطرح إشكالية حادة في ظهور مجموعة كبيرة في التنفيذ واتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بالاستثمار، ويتجلى ذلك في أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تمتلك حاليا قائمة شاملة على المستثمرين المحليين والأجانب الموجودين في الجزائر.
- 37% السوق الجزائرية، بسبب وجود السوق الموازية الذي يعمل على رفع التكلفة ومن ثم يصعب الوصول إليه.
- 34% الإطار التشريعي والقانوني، الذي لم يكن واضحا بشكل يسمح بالاستثمار بل على العكس أدى إلى تفشي الرشوة، والضعف في اتخاذ التدابير والخطوات التي تسمح بأن يكون المنتوج الجزائري قادرا على المنافسة وأكثر جاذبية.
- 35% تشمل مشكل العقار ومشاكل مرتبطة بالتحويلات البنكية والإجراءات الجمركية، بسبب تداخل صلاحيات بين مختلف الهيئات في مسار الاستثمار.

وعليه فإن الإحصائيات [23] للنشاط الاستثماري ما بين 1993 و2003 تكشف عن مدى الازدواجية وعدم وضوح الرؤية بين الخطاب السياسي والواقع، فقيمة الاستثمارات المرصودة خلال عشر سنوات قاربت 4000 مليار دينار أي حوالي 48 مليار دولار أمريكي، إلاّ أنه لم ينجز منها سوى نسبة تفوق 7% تقريبا، وهذا ما يؤكد البطء السائد في إحداث تغيير على المستوى الاقتصادي.

خاتمــة:

تأسيسا على ما تقدم وفي خضم التحولات الجديدة التي رافقت الحركة العالمية لرؤوس الأموال، والتسهيلات التي أصبحت تتميز بها في اختراق اقتصاديات الدول، فلا جدوى من البلدان التي تعاني من أزمات حادة إلا الاندماج فيها. والجزائر التي عانت من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة خلال العشرية السابقة، يجب عليها أن توسع علاقاتها مع الخارج حتى ترقى إلى متطلبات ارتباط المصالح مما يضع أمامها خيارات جديدة يبقى تحققها على أرضية الواقع مرتبط بعدة عوامل خاصة في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، إضافة إلى وضع العديد من المحفزات نذكر منها:

- إعطاء حرية للمستثمر في إمكانية التملك والتنقل.
- يحتاج المستثمر إلى رؤية طويلة الأجل وإلى ضمانات، ولهذا لابد من توفر عنصر الشفافية عند تطبيق اللوائح القانونية.
- إعادة تأهيل القطاع الإنتاجي خارج المحروقات باعتماد آليات فعالة لتطويره.
- تخفيض تكاليف الاستثمار وذلك بتحسين البنى التحتية والمرافق الضرورية.
- تقليص الأعباء الضريبية وذلك بإلغاء الازدواج الضريبي.
- توسيع مجالات الاستثمار وخلق فرص جديدة في قطاعات كانت محتكرة من جانب الدولة في الماضي مثل: الماء، الكهرباء والاتصالات.

الهوامش:

1- **هانزباخمان**: "العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية" الهيئة المصرية للكتاب 1977، ص 61.

2- **صقر عمر**: " العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة " الدار الجامعية الإسكندرية، 2000–2001، ص 47.

3- **Bellon Bertrand et Gouia Ridaha,** " investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, édition économica, Paris, 1998, P03.

4- Bulletin Hebdomadaires- Investissements directs étrangers: le d'attitude des P.V.D problèmes économiques 12/08/1987 n° 2036 changement page 10.

5- **مرداوي كمال:** " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة " رسالة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2004، ص ص 102 – 103.

6- **A. Benachenouh**: Planification et développement en Algérie 1962-1980 PP 15-16.

7- نشير هنا أن إنشاء شركة سوناطراك منذ عام 1963 كان بمثابة وسيلة لمنافسة الرأس المال الأجنبي في هذا القطاع، إلا أنها كانت تقوم بأعباء يرفض الرأس المال الأجنبي تنفيذها و التي لابد منها لتنمية الإنتاج النفطي.

8- Voir **A. Benachenouh** OP cité page 81.

9- Voir **Maamar Boudersa**: La Ruine de l'économie Algérienne sous Chadli,édition Rahma .1993 p 117.

10- Voir **Maamar Boudersa**: Idem PP 119-120.

11- Voir UNCTAD/DTCI/19 OP cité PP 96-97.

12- يقصد بالمزايا النوعية: (التفوق التكنولوجي، التنظيم الصناعي الكبير، الامكانيات المالية الضخمة ... الخ) لمزيد من التفاصيل أنظر مرداوي كمال مرجع سابق ذكره ص ص 93 – 100.

13- **Bencheikh Madjid**: Droit international du sous développement, Berger-Evrault- OPU Alger 1982 P 133

14-أنظر: الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) العدد 64 لسنة 24 ربيع الثاني عام 1414 ص ص 3-10.

15- الجريدة الرسمية مرجع سابق ذكره.

16- **M.A. Lakehal**: Le cadre légal régissant l'installation en Algérie des investisseurs étrangers et de concessionnaires et grossistes P 61.

17- **محمود جبار**: "فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف عدد 2002/1.

18- على الرغم من هذه التسهيلات فإن الاستثمار الاجنبي بقي مترددا باستثناء صناعة المحروقات.

19- CNUCED, word investment report, 2001.

20- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقرير الاستثمار جانفي 2002.

21- جريدة الخبر ليوم الثلاثاء 18 ماي 2004 .

22- جريدة الخبر مرجع سابق ذكره.

23- جريدة الخبر مرجع سابق ذكره.